قراءة تحليلية لمعدلات البطالـــة فى مصـــــــر
وأثرها على النمو الاقتصادى

اعداد

أ.هـــدي عبد الغـفار صالـــح

تُعبر البطالة عن الجزء المتعطل من قوة العمل فى الاقتصاد القومى وتتمثل قوة العمل فى الفئة العمرية (١٥:٦٢ سنة) وتعكس أعداد البطالة كافة الأفراد القادرون والراغبون والباحثون عن العمل عند المستوى السائد من الأجور ولم يجدوه، ومن ثم تُعد مقياسًا لصحة الاقتصاد القومي يعكس بدوره مدى قدرة النشاط الاقتصادي على المساهمة في إتاحة فرص عمل للأفراد.

وفى ضوء ذلك فقد استقر معدل البطالة فى مصر عند مستوى ٧.٢% ، ٧.٤% خلال الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٢٢ على التوالى، وسنويا فقد بلغت معدلات البطالة ٧.٤% فى عام ٢٠٢١ مقارنة بنسبة ٩.٦% خلال عام ٢٠٢٠، وهى تعد الأدنى منذ ٢٠١٩ والتى قدرت بنحو ١٠.٦% خلال الربع الأول، الأمر الذى يشير إلى انخفاض متوالى للبطالة بشكل عام خلال الأعوام الثلاث الماضية.

وقد عزز استقرار معدلات البطالة عند المستويات المستهدفة دون زيادة وفق معدلات تشغيل بلغت ما نسبته ٣٩.٧% خلال عام ٢٠٢١، فيما بلغت نسبة المشاركة خلال الربع الثانى من عام ٢٠٢٢ نحو ٤٢.٦%، وهو ما قد يرجع للتوسع فى الخطط التوسعية فى قطاعات البنية التحتية والانشاءات بشكل عام نتيجة لزيادة فى أعداد المشتغلين وانخفاض فى أعداد المتعطلين، **وفى ضوء ذلك يستهدف المنتدى الاستراتيجى للسياسات العامة ودراسات التنمية من خلال هذا التقرير قراءة وتحليل لمعدلات البطالة فى مصر من خلال استعراض أهم مؤشرات سوق العمل للوقوف على عدد العاطلين**

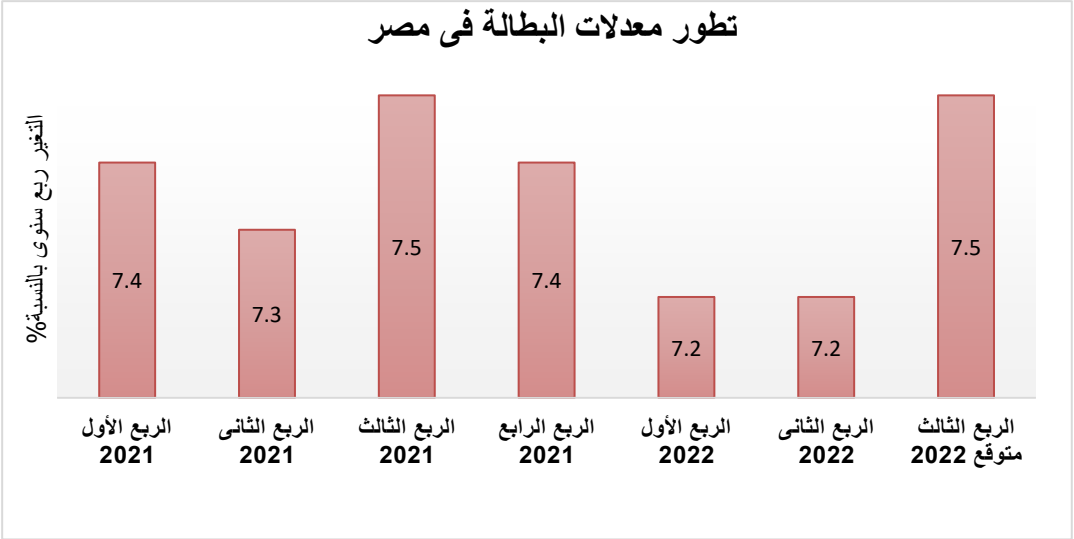

ومعدل المشاركة، إلى جانب تقديم توقعات ربع سنوية لمعدل التوظيف بالإضافة إلى تسليط الضوء حول أثر ذلك على معدل النمو الاقتصادى، وفق البيانات الرسمية المختلفة وبخاصة بيانات الجهاز المركزى للتعبة العامة والإحصاء والصادرة فى سبتمبر ٢٠٢٢، وذلك على النحو التالى:

أولاً: تحليل أهم مؤشرات البطالة والتشغيل على المستوى الكلى:

يُمثل سوق العمل جانبى العرض والطلب على العمالة سواء من قِبل أصحاب الشركات والمؤسسات وغيرهم وفق آليات الأسواق الاقتصادية، ويعد العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج والركيزة الأساسية للإرتقاء بمستوي المعيشة وتنمية الموارد البشرية التي تعتمد عليها الدول في التخطيط الاستراتيجي، لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمثل العنصر البشري قوة العمل التي تمارس كافة الأنشطة الخدمية والإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع، وتأسيسا على ذلك تأتى أهمية الإحصاءات والدراسات المتعلقة بنمو وتركيب وتوزيع القوي البشرية وقوة العمل بمختلف أنواعها وخصائصها، ولعل أبرز هذه المؤشرات والإحصاءات ما يلى:

١. قوة العمل:

بلغت قوة العمل فى مصر خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ نحو ٣٠.٢٦٤ مليون فرد بزيادة بنسبة ٠.٩% عن الربع السابق من نفس العام، حيث استحوذت الريف على نحو ١٦.٨٦٤ مليون فرد مقابل ١٣.٤٠٠ مليون فرد للحضر، وبالنسبة للنوع فقد بلغ عدد الذكور ٢٥.٣٢١ مليون فرد مقابل ١٤.٩٤٣ مليون فرد للإناث.

شكل رقم (1) قوة العمل إجمالى الجمهورية وفق النوع

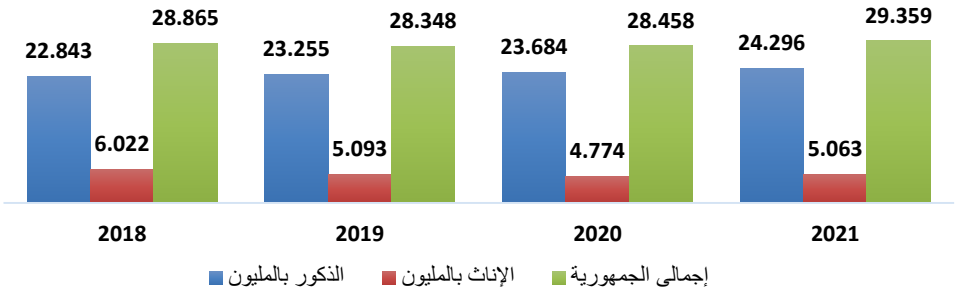

وبالنسبة للتغيير السنوى، فقد بلغت قوة العمل نحو ٢٩.٣٥٨ مليون فرد عام ٢٠٢١، مقارنة بنحو ٢٨.٤٥٨ مليون فى عام ٢٠٢٠، أى بزيادة تتخطى ٩٠٠ ألف فرد، تستحوذ الفئة العمرية من (٣٠ – ٣٩) عام على أعلى فئة تشغيلية لقوة العمل، فيما بلغت مساهمة الريف بنحو ١٦.٢٤٩ مليون عامل مقابل ١٣.١٠٠ مليون عامل فى الحضر.

شكل رقم (2) قوة العمل وفق الفئات العمرية (ريف/ حضر) إجمالى الجمهورية

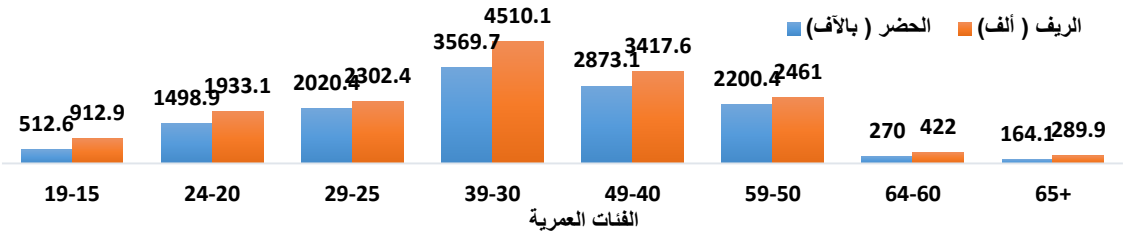

شكل رقم (3) تطور أعداد المشتغلين إجمالى الجمهورية وفق النوع

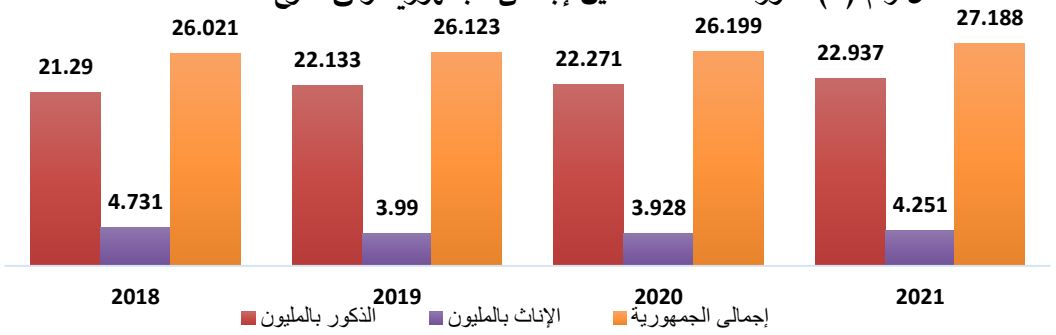

فيما بلغت مساهمة الإناث بنحو ٥.٠٦٣ مليون سيدة عاملة، مقابل ٢٤.٢٩٦ مليون للرجال وذلك فى عام ٢٠٢١، مقارنة بنحو ٤.٧٧٤ مليون للإناث ونحو ٢٣.٦٨٤ مليون للذكور فى عام ٢٠٢٠، الأمر الذي يُشير إلى معدل نمو بلغ ما نسبته ٠.٠٢٥% للذكور فيما بلغ ٠.٠٦٠% للإناث، على أساس سنوى مما يدل على زيادة نسبة الإناث إلى الذكور فى الفئة العمرية من (١٥-٦٥) عام وتتركز فى فئة الشباب كما سبق الإشارة، ويتضح من الشكليين (١،٢) التوزيع الجغرافى والنوعى لقوة العمل فى مصر على النحو المبين:

٢. المشتغلون والمتعطلون:

بلغ إجمالى المشتغلون على مستوى الجمهورية نحو ٢٨.٠١٤ مليون مشتغل فى الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ مقارنة بنحو ٢٧.١٨٨ مليون عامل فى الربع الثانى من عام ٢٠٢٢، وخلال عام ٢٠٢١ استحوذ الذكور على نحو ٢٢.٩٣ مليون بنسبة ٨٤.٣% من جملة المشتغلين، فيما بلغت نسبة التشغيل للإناث ١٦.٧% بإجمالى ٤.٢٥ مليون سيدة عاملة خلال عام ٢٠٢١، مقارنة بنحو ٢٢.٢٧ للذكور بنسبة ٨٥% ونحو ٣.٩٢٨ مليون للإناث بنسبة ١٥% فى عام ٢٠٢٠

وهذه الأرقام والإحصائيات تُشير إلى زيادة مساهمة المرأة فى الحياة العملية بنسب زيادة تتخطى ضعفى نسبة زيادة الإناث فى قوة العمل حيث جاءت بنسب زيادة لا تتجاوز ٠.٠٥% فيما جاءت زيادة المساهمة التشغيلية بنسب تتخطى ١.٧%، على أساس سنوى، ويوضح الشكلين (٣،٤) توزيع المشتغلين والمتعطلين

شكل رقم (4) تطور أعداد المتعطلين إجمالى الجمهورية وفق النوع

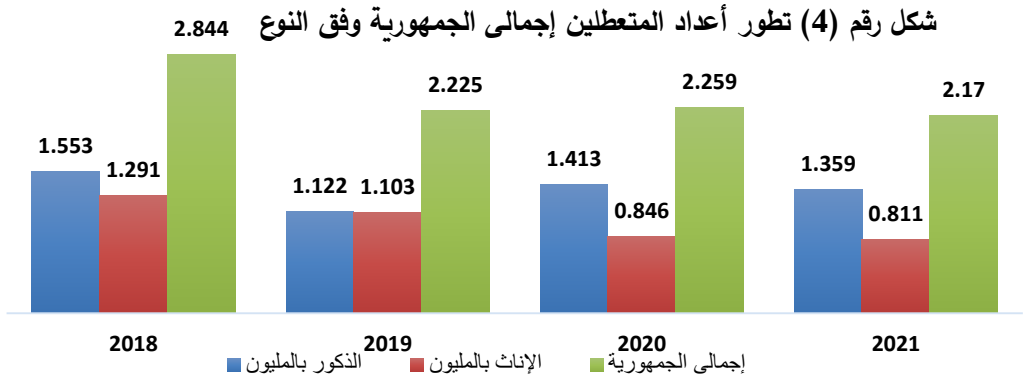

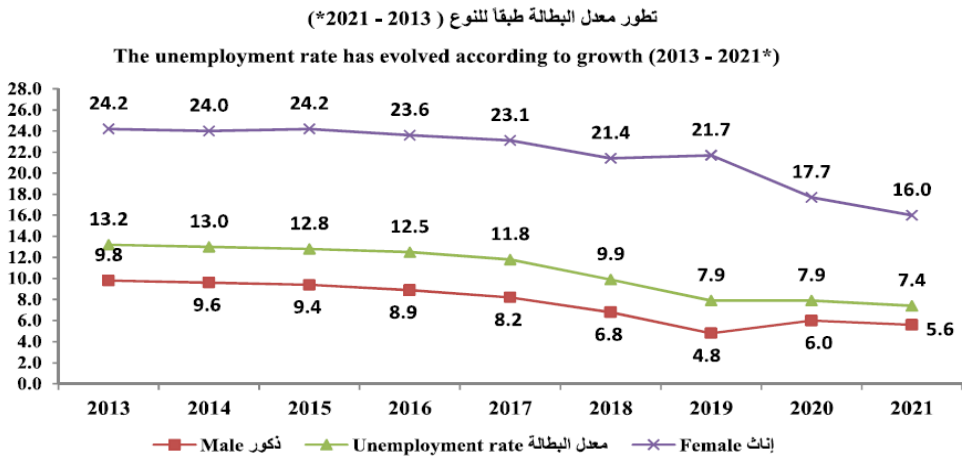

على النحو المبين:

تعكس البيانات السابقة تراجع البطالة بين الإناث من ٢١.٤% فى عام ٢٠١٨ إلى ١٦% فى عام ٢٠٢١، مقابل تراجع فى نصيب الذكور من ٦.٨% فى عام ٢٠١٨ إلى ٥.٦% خلال عام ٢٠٢١، لتسجل نسبة البطالة

على مستوى الجمهورية على أساس سنوى ٧.٤% خلال عام ٢٠٢١، مقارنة بنسبة ٩.٩% فى عام ٢٠١٨، وقد ساهم نمو الناتج المحلى الإجمالى فى خفض هذه المعدلات وسط استقرار لتصل إلى الحدود المستهدفة وفق السياسات الاقتصادية المعلنة عند مستوى مقبول ومنخفض نسبيا عن الأعوام السابقة فى ضوء تحقيق معدلات نمو تقدر بنسبة ٥.٧% والحفاظ على معدلات تضخم عند مستوى (٧+&-٢)%، الأمر الذي يشير إلى إمكانية حدوث انكماش ومن ثم ارتفاع البطالة خلال الربع الأخير للعام الحالى لتصل إلى ٧.٥% جراء الانكماش المتوقع فى عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بالقطاع الصناعى والإنتاجى نتيجة لعرقلة الواردات اللازمة للإنتاج مما يعزز فرص التباطؤ فى الربع الأول من العام المقبل ٢٠٢٣.

ثانياً: تحليل ملامح سوق العمل وأهم محدداته:

يتضمن سوق العمل ملامح رئيسية تنعكس فى نمطية تطور متوسطات الأجور، متوسطات ساعات العمل، وتباين أعداد المشتغلين فى القطاع الخاص والعام، ويمكن تناول أهم الملامح والمحددات على النحو التالى:

١- متوسط الأجور:

يتغير متوسط الأجور النقدية الأسبوعية بالجنيه ومتوسطات ساعات العمل طبقا للنوع والمهن الرئيسية لمنشآت القطاع العام/الأعمال العام والقطاع الخاص فى الأسبوع الأول من شهر يونيو عام ٢٠٢١، حيث أوضحت البيانات الرسمية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن متوسط أجر الساعة يقدر بنحو ١٨.٥ جنيه لكل ساعة فى المتوسط بصرف النظر عن القطاع المعنى بالتشغيل أو التخصص، ويتراوح عدد الساعات الأسبوعية ما بين (٣٩-٤٦ ساعة عمل أسبوعية) بمعدل ساعات عمل يومية يتراوح ما بين (٦-٨) ساعات، الأمر الذي يشير إلى تدنى كبير فى متوسطات سعر الساعة للعمل مع تفاوتات كبيرة بين الفئات المختلفة للعاملين فى القطاع العام

نفسه والقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، ويبين الجدول التالى توزيع متوسط الأجور وعدد ساعات العمل والتخصص، وذلك على النحو التالى:

المهن الرئيسية	ذكور		إناث		جملة العاملين	
	متوسط الأجور	متوسط ساعات العمل	متوسط الأجور	متوسط ساعات العمل	متوسط الأجور	متوسط ساعات العمل
الإجمالى العام	**1030**	**54**	**403**	**26**	**811**	**44**
رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين	1818	53	892	25	1595	46
الأخصائيون – أصحاب المهن العلمية	1143	53	396	35	766	39
الفنيون ومساعدو الاخصائيين الآخرون	1028	54	359	26	853	47
الكتبة	965	53	425	26	681	39
العاملون فى الخدمات ومحلات وأسواق البيع	716	55	249	26	608	49
العمال المهرة فى الزراعة وفى الصيد	616	56	96	28	511	50
الحرفيون ومن إليهم	720	54	284	27	669	51
عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج	786	54	292	27	650	47
عمال المهن العادية	835	55	227	26	466	43

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التوظف والأجور عام ٢٠٢١ .

٢-توزيع أعداد العاملين بين القطاع العام والأعمال العام:

تشير البيانات الرسمية لانخفاض فى أعداد العاملين بالدولة نظرا لتوجهات السياسة العامة للدولة لتخفيض تلك الأعداد لتصل إلى المعدلات الدولية، وتتوزع نسب العاملين بالقطاع العام والأعمال العام ٨٦.٧٣% للذكور وبنسبة ١٣.٢٧% للإناث، ويبين الشكل التالى رقم(٥) تطور عدد العاملين بالقطاع الحكومى وقطاع الاعمال العام وذلك على النحو التالى:

شكل رقم (5) تطور عدد العاملين بالقطاع الحكومي وقطاع الأعمال

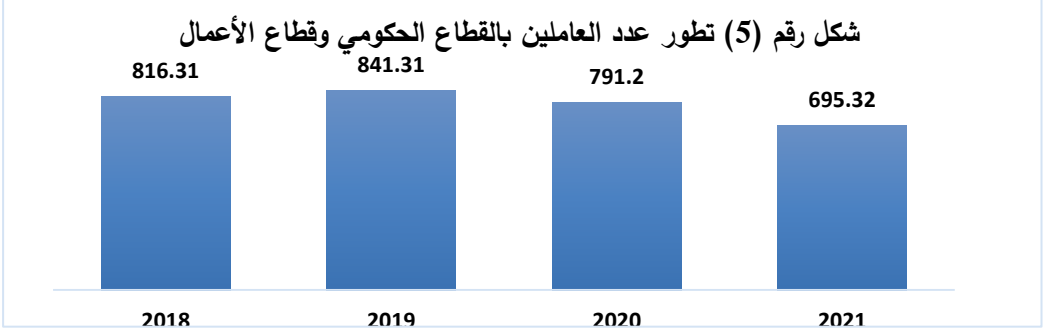

٣-مستوى التعليم:

يرتبط المستوى التعليمى بعلاقة عكسية مع أعداد العاطلين، إذ يرتفع عدد المتعطلين ممن يحملون المؤهلات الجامعية وما بعدها، حيث سجلت البيانات على مستوى إجمالى الجمهورية نحو ٩٣٤.٩ ألف عاطل ثم جاءت فئة التعليم الفنى لتشتمل على ٦٧٨.١ ألف عاطل، بينما جاءت فئة التعليم أقل من المتوسط بنحو ١٩٦.١ ألف متعطل.

كما تشير البيانات إلى أن نحو ٦٤١.٦ ألف ممن يحملون المؤهلات الجامعية فى الحضر متعطلون عن العمل منها ٣٣٠.٩ ألف من الإناث ونحو ٣١٠٧.٠ ألف من الذكور، مقارنة بنحو ٦٨ ألف ممن لا يحملون مؤهلات (أمى) منهم إناث ٩٦.٠٠ ألف ونحو ٥٨.٤٠٠ ألف من الذكور، أى ما يشير إلى تركز فئة المتعطلين بين الشباب بخاصة الجامعيين وما يحصلون على مؤهلات عليا، وهو ما يشير بطبيعة الحال إلى أن نمطية الخريجين لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل مما يتيح الفرصة أمام أهمية استجابة البرامج التعليمية فى الجامعات للمتطلبات الحديثة المتغيرة والمتطورة بسوق العمل حتى يتجنب المزيد من تكدس الخريجين دون فرص عمل ملائمة، ويوصح الجدول التالى توصيف الفئات التعليمية وأعداد المتعطلين عن العمل على النحو التالى:

المتعطلون طبقا للحالة التعليمية والنوع بالحضر والريف 2021*

Unemployed Persons By Sex & Educational Status in Urban & Rural Areas 2021*

Unit: 00 — الوحدة : بالمئات

Geographical Area / Educational Status	Total الجملة			Rural ريف			Urban حضر			النطاق الجغرافى / الحالة التعليمية
	الجملة	أنثى	ذكر	الجملة	أنثى	ذكر	الجملة	أنثى	ذكر	
	Total	Female	Male	Total	Female	Male	Total	Female	Male	
Illitrate	1 052	153	899	372	57	315	680	96	584	أمى
Read & Write	994	156	838	308	27	281	686	129	557	يقرأ ويكتب
Less than Intermediate	1961	379	1582	614	102	512	1347	277	1070	أقل من متوسط
Intermediate (1)	419	111	308	116	24	92	303	87	216	متوسط (1)
Technical Intermediate	6 781	1898	4883	2 365	630	1 735	4 416	1 268	3 148	متوسط فنى
Above intermediate & less than university	1147	467	680	347	160	187	800	307	493	فوق المتوسط وأقل من الجامعى
University &Above	9 349	4949	4 400	2 933	1 640	1 293	6 416	3 309	3 107	جامعى وفوق الجامعى
Total	21 703	8 113	13 590	7 055	2 640	4 415	14 648	5 473	9 175	الاجمالي

٤-معدلات الإصابة:

دفع تحسن بيئة الأعمال فى القطاع الخاص مع تغيير فلسفة الدولة فى التعامل مع ملفات (التأمين الاجتماعى والصحي) بانخفاض أعداد الإصابات أثناء العمل مما يشير إلى إمكانية انخفاض هذه الأعداد وفق التعداد الجديد خاصة بعد إجراء تعديلات قانون العمل وقانون التأمينات الموحد، ويمكن تناول عرض للأعداد على النحو المبين في الشكل التالى:

معدل الإصابة العام خلال الفترة (2015 - 2019)
General Injury Rate (2015-2019)

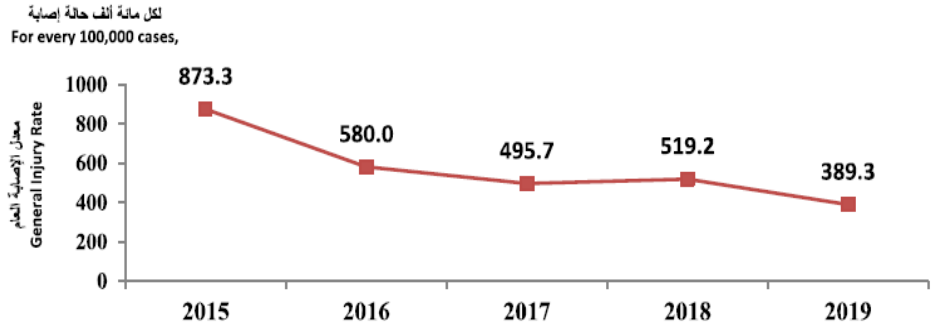

Egypt in Figures 2022 — مصر فى أرقام 2022

ثالثاً: انعكاسات تطور مؤشرات البطالة والتشغيل على هيكل الاقتصاد القومى:

دفع زيادة نشاط القطاعات الرائدة والمؤثرة في الاقتصاد المصرى إلى المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل، مما انعكس على التوزيع النسبى للمشتغلين وفقاً للنشاط الاقتصادى، فقد اجتذب قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنحو ٥.٢٣٢ مليون من المشتغلين الجدد خلال ٢٠٢١، بنسبة ١٩.٢%، وهو ما يشير إلى أنه القطاع الأكبر والأكثر مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى المقدر بنحو ٧ تريليون جنيه.

فيما جاء قطاع تجارة الجملة والتجزئة بمساهمة ١٥% بإجمالى ٤.٠٧ مليون عامل خلال عام ٢٠٢١ ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة ١٣.٨% يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٢%، وقطاع النقل والتخزين بنسبة ٨.٩، وتتراوح القطاعات الأخرى ما بين ٨%، ٢% لقطاع الأنشطة العلمية كحد أدنى للمساهمة النسبية فى حجم التشغيل، ويتضح من الشكل التالى التوزيع النسبي للمشتغلين وفق النشاط الاقتصادي.

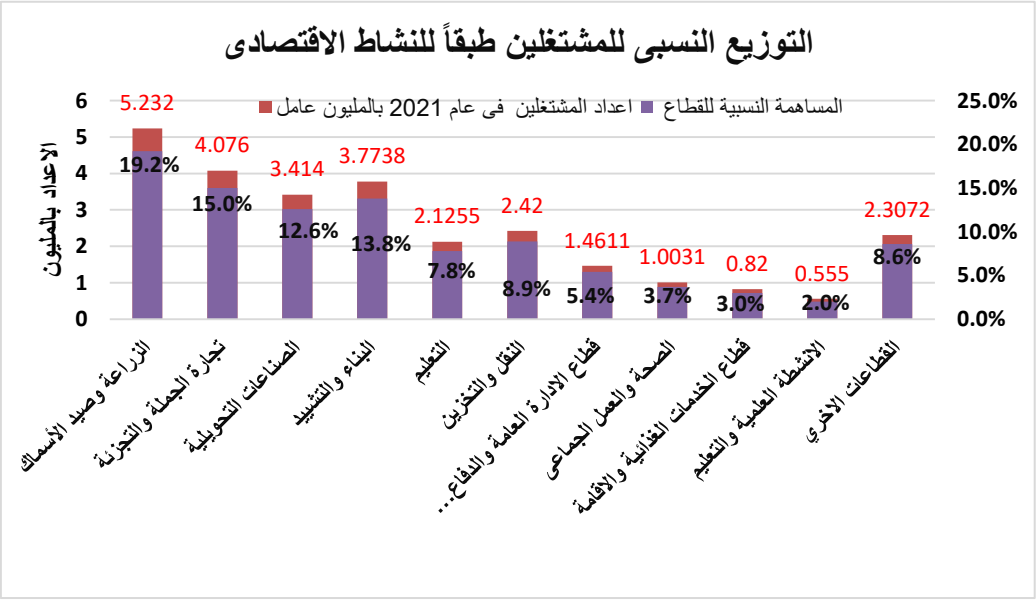

والجدير بالذكر أن جهود الدولة والتى يتمثل جزء منها فى المبادرات التى أطلقها البنك المركزى لدعم الشركات المتعثرة وتنشيط بعض القطاعات تأتى ضمن محاولات البنك المركزى والقطاع المصرفى لإيجاد حلول من شأنها مساندة صغار العملاء الجادين ومساعدتهم على النهوض من عثرتهم كجزء من دور القطاع المصرفى فى برنامج الإصلاح الاقتصادى.

فقد ساهمت مبادرة البنك المركزى لمساعدة المصانع والقطاع الصناعى المتعثر، بشكل كبير في استيعاب المزيد من العمالة المؤقتة والدائمة بما انعكس على حجم التشغيل وبالتالى خفض معدل البطالة، وتضمنت مبادرة

البنك المركزى لقطاع السياحة والتى تمثلت في تمويل يصل إلى نحو ٧٥% لعمليات الإحلال والتجديد للشركات والمنشآت السياحية وأساطيل النقل السياحة بإجمالى يتخطى ١٠ مليارات جنيه، وبسعر عائد لايتجاوز ١٠% متناقص.

وقد ساهمت هذه المبادرة في نمو قطاع السياحة بنسبة ٣٦% خلال الفترة من مارس/ يوليو ٢٠٢٠/٢٠٢١ ومن المتوقع أن يشهد هذا القطاع تعافى بزيادة عدد النزلاء الأجانب خلال العام المالى الجارى، بخاصة مع حالة عدم الاستقرار فى أسعار الطاقة الأوروبية خلال شتاء٢٠٢٢، وما ينجم عنه من ارتفاعات كبيرة فى تكلفة المعيشة وكذا تضرر قطاع المسنين ورغبتهم فى السفر والإقامة خارج نطاق الاتحاد الأوروبي.

وفى سياق متصل، شهد معدل النمو للناتج المحلي الإجمالى استقرارا عند ٦.٦% خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١، مقارنة بالربع الأول، والذى جاء مدعوماً بشكل أساسى بصافى الطلب الخارجى والاستثمارت المحلية، وقد دعم خلق فرص العمل من ثبات معدل البطالة الفصلي عند ٧.٢% ليسجل أدنى مستوياته منذ ديسمبر ٢٠١٠، وعلى مستوى استقرار السياسات المالية فقد تحقق فائض أولى يتراوح ما بين ١.٥: ٢% من الناتج المحلى الإجمالى في العام المالى الجارى بما يدعم تسريع معدلات النمو في السنوات المقبلة.

ختاماً: مما لا شك فيه أن توفير المزيد من فرص العمل يتطلب العمل على نمو اقتصادى متوازن تسعى لتحقيقه السياسة المالية من خلال مستهدفات العجز بالموازنة وترشيد الإنفاق العام بما لا يؤثر عليه، إضافة لتبنى سياسة نقدية مرنة تستهدف خفض معدلات تضخم سنوية أقل من ١٠% خلال الفترة المقبلة بما يعجل من وتيرة التعافى من التداعيات العالمية

والتى تأتى فى مقدمتها ارتفاعات التضخم التى من شأنها تكميش الناتج المحلى الإجمالى على المستويين المحلى والدولى.

وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة من ١٣.٢% إلى ٧.٤%خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، إلا أن معدل البطالة ارتفع إلى نسب تتجاوز ٩٠% لحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها، خلال العام الجارى مقابل ٨٧.٧% في الربع السابق، من بينهم حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها نحو ٥٢.١%، مقابل ٤٥.٩% للربع الأول، نتيجة للخريجين الجدد، وهو ما سوف ينعكس على زيادة حجم قوة العمل خلال الربع الثالث من العام الجارى، وهو ما يتطلب توفير المزيد من فرص العمل من خلال تحفيز الاستثمار والعمل على توفير بيئة حاضنة للأعمال وجاذبة للاستثمار لاسيما الأجنبى المباشر.